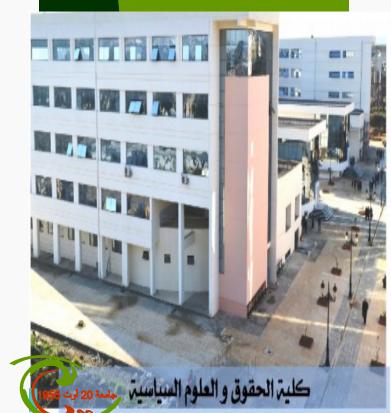


عـروض التكــوين ماستــر



تقديم الكلية:

أنشئت كلية الحقوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-08 المؤرخ في 05 يناير 2008 يتضمن إنشاء جامعة سكيكدة، وبدأت في النشاط ابتداء من جوان 2008.

و كانت قبل ذلك معهد للعلوم القانونية افتتح سنة .1999 ثم قسم للحقوق تابع لكلية العلوم الاجتماعية والانسانية.

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 10-203 المؤرخ في .09 سبتمبر 2010 الذي تغير اسم الكلية إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، وأصبحت تضم إلى جانب قسم الحقوق قسم العلوم السياسية طبقا للمادة .02 من القرار الوزاري المؤرخ في .28 نوفمبر 2010 يتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الحقوق والعلوم السياسية لدى جامعة سكيكدة .

استلمت الكلية مقرا جديدا بطاقة 1000 مقعد بيداغوجي بجانب الإدارة المركزية للجامعة (الحدائق) في بداية الموسم الجامعي 2015/2016 ، تحوي الكلية على ثلاث مدرجات و 40 قاعة و قاعتين للمناقشة و مكتبة للإعارة الخارجية تحوي أكثر من 1500 عنوانا و مكتبة للمراجع مخصصة لمذكرات الماستر و رسائل الماجستير و الموسوعات و الدوريات إضافة إلى مكتبة داخلية خاصة بالأساتذة و طلبة الدكتوراه.

تحوي الكلية أيضا على فضاءات رقمية و مخبر للنقل و النشاطات البحرية.

تضم كلية الحقوق و العلوم السياسية الأقسام التالية:

- قسم الحقوق
- قسم العلوم السياسية

لإتصال بنا:

f.droitetsciencespolitiques@univ-skikda.dz

 $\underline{https://www.facebook.com/droitpolitique.univskikda}$

https://www.facebook.com/politique.univskikda

https://www.facebook.com/droituniverskikda

قانون النشاطات البحرية و المينائية

شر وط الإلتحاق بالماست. يكون مؤهلا للقبول في ماستر قاتون البحري الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام أو القانون الخاص.

قاتون الدولة والمؤسسات

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر الدولة والمؤسسات الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام

قانون الجنائى والعلوم الجنائية

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الجنائي والعلوم الجنائية الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام أو القانون الخاص.

قانون الأعمال

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الأعمال الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون الخاص.

يجرى قبول الطلبة المترشحون، وفقا لترتيب المعدل العام للسداسيات الستة.

قانون الأسرة

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الأسرة الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون الخاص.

يجرى قبول الطلبة المترشحون، وفقا لترتيب المعدل العام للسداسيات الستة.

قانون العلاقات الدولية

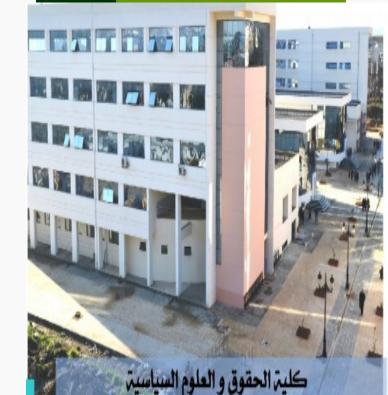
<u>شروط الإلتحاق بالماستر</u>

يمكن فقط للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية.

جامعة 20 وت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق العلوم السياسية

عـروض التكــوين ماستـر



ماستر قانون البحري

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون البيئة و العمران الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام

أهداف التكوين

- تحصيل ثقافة قانونية صلبة حول مختلف النشاطات البحرية والمينائية.
- ، تكوين رجال قانون مؤهلين وقادرين على تتحليل و فهم و معالجة الاشكاليات القانونية والوضعيات الخاصة المتعلقة بالنشاطات البحرية والمينائية

مجالات العمل المستهدفة: يتيح برنامج التكوين المقترح العبور نحو مختلف التخصصات القانونية الاخري، وكذا التخصصات ذات الطابع الاقتصادي المرتبط بالنشاط البحري

ماستر قانون الدولة والمؤسسات

<u>شُروط الإلتحاق بالماستر</u>: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الدولة والمؤسسات الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام

أهداف التكوين - إكتساب معارف حول الإدارة المركزية في الجزائر والسلطات الممنوحة لها وكذا معلومات حول الإدارة المدلية وعلاقتها بالإدارة المركزية.

- القدرة على تحديد قرارات الإدارة الباطلة والصحيحة والتعرف على الجهات القضائية المختصة بإبطال تصرف الإدارة العامة
- ضمان القدرة على تقديم الإستشارة أو المساعدة القانونية للجان الإدارية المتساوية الأعضاء أو للهيئات أو المؤسسات الإدارية والقضائية

مجالات العمل المستهدفة: التوظيف في الإدارات العمومية المحل<mark>ية</mark> مثل البلدية والولاية والدائرة أو الجهوية أو المركزية مثل الوزارات والمصالح الداخلية أو الخارجية لها كالمديريات .

كلية الحقوق والعلوم السياسية مسة 20 ان 1955

ماستر قانون الجنائي والعلوم الجنائية

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الجنائي والعلوم الجنائية الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون العام.

أهداف التكوين تتمثل أهداف التكوين في تحصيل ثقافة قانونية صلبة حول الظاهرة الإجرامية بحد ذاتها و مختلف الحلول الجزائية التي تسمح بمواجبتها. يمنح المسار الطلبة الرغبة في البحث من خلال تمكينهم من المعارف المنهجية الضرورية التي تعينهم في التحكم في المعلومات المتحصلة. ولهذا فهذه الماستر موجهة لتكوين رجال قانون مؤهلين في تحليل و فهم الوضعيات الخاصة المتعلقة بالظاهرة الإجرامية حيث لا يقتصر التكوين على التحكم في المعارف الاساسية للمقاييس القانونية المدرسة مع حد من العمق التاريخي والفلسفي و بمنهجية جيدة، ولكن تمتد إلى تحقيق: الإستقلالية في العمل الفردي والقدرة على البحث و العرض والمناقشة و إكتساب منطق نقدي و القدرة على العمل العرف الجماعي، والطموح المهنى

مجالات العمل المستهدفة:

• المحاماة - القضاء

، كتابة الضبط ــ الشرطة



كلية الحقوق والعلوم السياسية مساء 20 أوت 1955

ماستر العلاقات الدولية

<u> شروط الإلتحاق بالماستر</u>:

- يمكن فقط للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية.
- يتم ترتيب الطلبة وفقا للمعدل العام اسداسيات التكوين في الليسانس.

أهداف التكوين

- يسمح هذا التخصص بأخذ نظرة كلية على مختلف الأقاليم العلمية في إطار تلاثية الأمن والنزاعات، التكتلات والعلاقات التكاملية، التحديات والمخاطر العالمية.
- مسايرة التطور الحاصل في حقل الدراسات الإقليمية من خلال تركيز الجهود العلمية والمعرفية للوصول ألى فهم أفضل للسياسات الخارجية للدول في مختلف الأقاليم.
- اكتساب قدرات تحليلية عالية ترتكز على التحكم في المفاهيم والنظريات و مختلف الأدوات التحليلية و توظيفها لدراسة و فهم مواضيع امبريقية.
- التحكم في تقنيات التحليل السياسي ما يسمح للطالب بتحليل مختلف الظواهر والقضايا المرتبطة بالمستوى المحلي، الإقليمي وحتى الدولي.
- من خلال هذا التكوين يتمكن الطالب من تحصيل معارف متنوعة ما يسمح له بالولوج في عالم البحث الأكاديمي والعلمي.

مجالات العمل المستهدفة: - الوزارات المختلفة (الشؤون الخارجية، الداخلية، الإقتصاد) - المنظمات الدولية والإقليمية

- المنظمات الغير حكومية - مؤسسات التعليم والبحث

بالإضافة إلى ما سبق، هناك إمكانية مواصلة الدراسة في الدكتوراه حسب عروض التكوين المتاحة.



كلية الحقوق والعلوم السياسية المعة 20 اون 1955

ماستر قانون الأسرة

شروط الالتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الأسرة الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون الخاص.

- يجرى قبول الطلبة المترشحون، وفقا لترتيب المعدل العام للسداسيات الستة.

أهداف التكوين: هذا التكوين يدخل في إطار شهادات LMD والذي يسمح للطالب من الحصول على المعارف النظرية والتطبيقية من خلال قطبين:

القطب النظري: يصب في الحصول على الكفاءات العلمية والإستعدادات النفسية التي تمكنه من:

-إكتساب الاخبرات اللازمة التي تكمنه من فهم طبيعة النزاعات التي تنشأ داخل الأسرة

- إمتلاك القدرة على تفسير النصوص والتمكن من توظيفها بشكل سليم بما يحقق المنفعة والمصلحة داخل الأسرة.

-تقدير الأخطاء الحقيقية التي تهدد الأسرة والمجتمع عموما

الجانب التطبيقي: يصب في إتجاه تطوير القدرات الفردية للطالب من حيث:

-التمكن من فهم الأليات والظوابط التي قام على أساسها التشريع الاسري في القانون والشريعة.

-القدرة على مواجهة مشكلات الأسرة الجزائرية والبحث عن الحلول الملائمة لها.

-القدرة على الإشراف وتأطير المختصين في قضايا شؤون الأسرة مستقبلاً.

مجالات العمل المستهدفة: يمكن للطالب عند حصوله على هذه الشهادة أن يوظف على مستوى المحاكم بالإلتحاق بالمدرسة العليا للقضاء وقد حاز على تكوين ممتاز يمكنه من تولي مسؤولية إصدار الأحكام القضائية في قضايا شؤون الأسرة.

كما يمكنه أن يكون محاميا بارعا في دفاعه عن الحق والحقيقة، في الحالات التي يصبح فيها الطلاق هو الحل فيملك الملكة التي تؤهله إلى البحث عن

كلية الحقوق والعلوم السياسية المعتادة

ماستر قانون الأعمال

شروط الإلتحاق بالماستر: يكون مؤهلا للقبول في ماستر قانون الأعمال الطلبة المتحصلون على شهادة ليسانس ل.م.د في تخصص القانون الخاص.

- يجرى قبول الطلبة المترشحون، وفقا لترتيب المعدل العام للسداسيات الستة.

أهداف التكوين يستهدف الماستر في قانون الأعمال تعميق وإثراء المعارف التي تغطي مجموع الفروع الأساسية لقانون الأعمال الداخلي والخارجي، كما يسمح من خلال إختيار الطالب للمواد المدرسة في التوجه نحو التخصص في فرع من فروع قانون الأعمال في الدكتوراه.

في حين يهدف هذا التكوين من الناحية المهنية التي تمكن الطلبة من جهة، التوجه نحو البحث الأساسي والتعليم العالي، و من جهة أخرى، تأهيلهم للترشح إلى مناصب العمل في القطاع الإقتصادي بمختلف أطيافه.

مجالات العمل المستهدفة: إنطلاقا من كون قانون الأعمال يعني بتغطية الجوانب المؤطرة للنشاط الإقتصادي بوجه عام، هذا بالإضافة إلى المد سلك القضاء بكفاءات متخصصة مأهلة في هذا المجال لتسهيل حل النزاعات المتعلقة خصوصا بقضايا البنوك والتأمينات والأنشطة البحرية والعقارية القيم المنقولة ...

